



هاشتاغ #من_حقي_اشترى_بيت_بالكويت تُصدّر قائمة التردد على «تويتر»

صرخة «عقارية»: نريد سكناً خاصاً!

الدغيشم: تشييد المدن الإسكانية وتحرير الأراضي الحل الوحيد للتأثير على الأسعار ■ الأحمّد: على الدولة فتح باب الحوار مع المختصين للتوصل إلى خطط وحلول أكثر



أحمد الأحمّد



عبدالعزیز الدغيشم

طارق عرابي

تصدر هاشتاغ «#من_حقي_اشترى_بيت_بالكويت» أمس قائمة التردد على موقع «تويتر»، وذلك بعد أن أطلقه مغردون يطالبون بوضع حد لارتفاع أسعار بيوت وأراضي السكن الخاص في الكويت، ورفع رسوم الأراضي البيضاء بشكل تصاعدي.

شريحة كبيرة من المواطنين الكويتيين تفاعلت مع الـ «هاشتاغ»، مطالبين بضرورة وضع حل لهذه القضية التي تمس شريحة كبيرة من المواطنين، كما طالبوا بضرورة وضع جداول زمنية لتنفيذ مشاريع المدن الإسكانية التي تأخرت كثيراً.

القضية ليست جديدة، ومطالبها مشروعة، خاصة أنها أصبحت ككرة الثلج التي تزداد حجماً كلما مضى الوقت أكثر، لا سيما بعد أن أصبح متوسط سعر الشقة السكنية يبدأ من 250 ألف دينار، وهو سعر لم يعد في متناول شريحة كبيرة من المواطنين.

المقيم العراقي عبدالعزیز الدغيشم أكد لـ «الأنباء» أن أسعار العقار السكني أصبحت خيالية بدرجة كبيرة، حتى إن المواطن الشاب لم يعد قادراً على شراء بيت في عدد من المناطق الداخلية إلا بمساعدة أهله، إذ يبلغ متوسط سعر البيت في المناطق الداخلية نحو 350 ألف دينار، وهو سعر بعيد عن متناول شريحة كبيرة من المواطنين.

وأضاف أنه ما لم تتسارع الحكومة في حل هذه المشكلة عن طريق بناء وتشديد المدن

الإسكانية الجديدة التي وعدت بها، وتوفير المرافق والخدمات الحكومية لها، فإن القضية لن تجد طريقها إلى الحل على المدى المنظور.

وتابع الدغيشم: إن بناء المدن الإسكانية الحدودية لمن لا يكون مجدياً ما لم توفر الحكومة وظائف للشباب داخل تلك المدن، بحيث لا يضطر المواطن الذي سيقطن في هذه المدن إلى العودة إلى العاصمة من أجل وتوظيفه أو من أجل تأمين المدارس والخدمات مع أسرته وأبنائه، وأشار إلى أن تشييد المدن الإسكانية وتحرير الأراضي السكنية هو الحل الوحيد للتأثير على أسعار الأراضي السكنية التي ستظل ترتفع مادام لم يتوافر المزيد من الأراضي.

بدوره، قال المقيم العراقي أحمد الأحمد أنه من حق الكويتي الحصول على سكن ملائم من الدولة، فهذا الحق كفهله الدستور الكويتي وليس «منة» من أحد، مضيفاً أن تحقيق هذا الهدف يتطلب جهود عقارية وثقافية وعلمية، يتم تنفيذها وفق أسس ومعايير عالمية، وأكد أن المنظمة العالمية لحقوق

قفشات توتيرية

لم تخل تغريدات المواطنين أمس عبر الوسوم الذي تصدر «تويتر» من القفشات والنصائح لحل أزمة السكن الخاص، نرصد هنا التالي:

- المغرد جاسم الشطي حدد أسباب الارتفاع الخيالي لأسعار العقار بالتالي:
 - 1- هجرة رؤوس الأموال من القطاع «الاستثماري» لـ «السكني» بسبب تراخي الحكومة في تطبيق قانون البناء.

- المغرد خلود الخميس قالت «من دون أي رأسمال لا يمكن تشتري بيتاً بالكويت، لا بمعايش ولا بالقرض الإسكاني».
- المغرد بوعبدالله وضع حلولاً لخفض أسعار العقار على النحو التالي:
 - 1- فرض ضريبة عالية على الأراضي الفضاء.
 - 2- منع الإيجار بالسكني.
 - 3- توفير مناطق سكنية جديدة على أرض الواقع.

- 2- احتكار الأراضي من قبل التجار لضعف قانون احتكار الأراضي.
- 3- المضاربة في الأراضي.
- المغرد مفرح السبيعي قال: وصلنا عام 2020 والشعب تحول إلى فئتين، الأولى على قائمة انتظار الإسكان منذ 18 عاماً، والثانية باعوا بيوتهم ولم يعودوا يطولون ارتفاع أسعار العقار المرتفعة.

«صناعة الكيماويات» تخطط لإنشاء

مكاتب تسويق في الصين والهند وأوروبا



أحمد مغربي

علمت «الأنباء» من مصادر نفطية مسؤولة أن شركة صناعة الكيماويات البترولية تخطط لإنشاء مكاتب تسويق في كل من الصين والهند وأوروبا، وذلك لتغطية توسعات الشركة في المنتجات البترولية مستقبلاً.

ووفق المصادر فإن «صناعة الكيماويات» طلبت من الشركات الاستشارية تقديم عروضها المالية حول الدراسة مع الالتزام بتقديمها في غضون 6 أشهر من توقيع العقد، مشيرة إلى أن الشركة حددت يوم 28 يناير الجاري كأخر موعد لتقديم العروض المالية.

تقدم العروض في موعد غايته 27 فبراير المقبل

«الديوان الأميري» يصدر مناقصة

المدينة الترفيهية بالدوحة

الوقت على حكم يقضي بتولي الديوان الأميري مسؤولية المشروع من مجلس المشروعات السياحية، وسيقود الديوان عملية تصميم المدينة الترفيهية الجديدة.

طفرة إقليمية

وقالت مجلة ميد أن مدينة الكويت ومن المشاريع البارزة التي تضمها القائمة مدينة الملك سلمان السعودية التي تبلغ تكلفتها 17 مليار دولار، والتي تشمل إنشاء المتاحف والحدائق والمجمعات الفنية والمنشآت الرياضية، ووصلات إلى محطات مترو الرياض وشبكة حفلات الرياض. وفي الإمارات هناك مشروع SeaWorld Abu Dhabi البالغ تكلفته مليار دولار ويشمل بناء مرافق مثل أحواض السمك، وحديقة مائية ومركز أبحاث الحياة البحرية.

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن الديوان الأميري اصدر مناقصة مشروع المدينة الترفيهية، حيث تمت دعوة المقاولين المحليين والأجانب لتقديم عروضهم بشأن المشروع المقرر إقامته في منطقة الدوحة على مساحة 257 هكتاراً. ويتضمن موقع المشروع في المنطقة المعروفة حالياً باسم مدينة الكويت الترفيهية، والأراضي الساحلية إلى الجنوب والجنوب الغربي من المدينة الحالية.

وتشمل المناقصة أنشطة التخطيط والتطوير والإنجاز والتشغيل والصيانة والاستثمار المتعلقة بالمدينة الترفيهية. وقالت المجلة أن الشركات المحلية والأجنبية يمكنها المشاركة في تقديم العروض بعد شراء وثائق المناقصة من مكتب الديوان الأميري مقابل مبلغ 10 آلاف دينار على أن تقدم العروض في موعد غايته 27 فبراير المقبل، كما يجب على جميع مقدمي العروض زيارة وتفقّد موقع المشروع قبل اجتماع ما قبل المناقصة. وكان عضو المجلس البلدي حسن كمال قد قال في أكتوبر الماضي إن المجلس سيقدم الخطة النهائية لمدينة الترفيه الجديدة، وذلك بعد أن وافق المجلس البلدي في ذلك

830 مليار دولار مشاريع قيد التنفيذ في الشرق الأوسط خلال 2019.. بانخفاض 16%

الكويت الخامسة خليجياً بترسيات العقود في ديسمبر

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن الكويت جاءت في ذيل قائمة دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لترسيات عقود المشاريع في شهر ديسمبر الماضي بعقد وحيد لحساب وزارة الكهرباء والماء بقيمة 57 مليون دولار لبناء شبكة لتوزيع المياه في ضاحية جنوبي الروفنتين السكنية، وسجلت بذلك تراجعاً 86% عن قيمة العقود التي أبرمتها في نوفمبر والبالغة 405 ملايين دولار.

وخليجياً جاءت السعودية عقود بلغت قيمتها 2131 مليون دولار مسجلة تراجعاً 18% عن أدائها الشهر السابق، وتبعته قطر والإمارات بواقع 1836 مليون دولار و594 مليون دولار على التوالي، وحلت البحرين في المركز الرابع



بعقود قيمتها 257 مليون دولار، ثم الكويت في المركز الخامس فيما لم تسجل سلطنة عمان أي ترسيات. وعلى صعيد الشرق الأوسط أنهى سوق المشاريع عام 2019 ببارق ضئيل عن

ترسيات نوفمبر، حيث بلغت قيمة العقود التي أرسيت 5,8 مليارات دولار في الشهر الأخير من العام، وإلى جانب القيم المتدنية للترسيات في أكتوبر ونوفمبر، تم منح عقود مشاريع بقيمة 15,8 مليار

إلى المنطقة ككل، نجد أن سوق المشروعات يحتفظ بإمكانيات هائلة، حتى لو كانت الأرقام الحالية لعام 2019 لا تعطي هذا الانطباع.

وطبقاً لإحصاءات ميد بروجكتس للمشاريع الإقليمية، كانت ثمة مشاريع قيد التنفيذ بنحو 830 مليار دولار في جميع أنحاء المنطقة في نهاية 2019، بانخفاض 16% عن 987,7 مليار دولار من المشاريع التي كانت قيد التنفيذ في نهاية 2018. وكانت دول مجلس التعاون الخليجي، التي شهدت كذلك انخفاضاً بنسبة 16%، أكبر مصدر لهذا الانخفاض.

أما على الجانب المشرق، فقد دخلت مشاريع بقيمة 292 مليار دولار في جميع أنحاء المنطقة مراحل التوريد بنهاية 2019، وفقاً لمجلة ميد، ما يشير إلى توقع زيادة في الترسيات في 2020.

توقعات بأن تبلغ التكاليف الإضافية حتى 2030 أكثر من 150 مليار دولار

دعم الكهرباء استنزف 120 مليار دولار

من دول الخليج خلال 20 عاماً

قال تقرير لشركة «ستراتيجي» الشرق الأوسط، التابعة لشبكة بي بيليو سي، إن سياسة تسعير الكهرباء الحالية في دول مجلس التعاون الخليجي لا تتسم بالاستدامة، حيث أدى الدعم على مدى عقود طويلة إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك والهدر في الطاقة، فضلاً عن استنزاف مئات المليارات من ميزانيات حكومات المنطقة. ولفت التقرير الذي جاء بعنوان «إصلاح أسعار الكهرباء: الخيار الصعب لصناعات دول مجلس التعاون الخليجي» إلى أن المنطقة بحاجة إلى إصلاح هذه السياسة لتحقيق طموحات تنمية الصناعة المحلية وبناء قطاع كهرباء مستدام اقتصادياً، إلا أن هناك اعتقاداً خاطئاً لدى الشركات الصناعية، بأن إصلاحات التسعير ستؤثر على قدرتها التنافسية، الأمر الذي يدفع إلى معارضة كبيرة من الصناعيين لإصلاح أسعار الكهرباء. وأشار التقرير إلى أن دعم الكهرباء قد كلف

دول مجلس التعاون الخليجي أكثر من 120 مليار دولار على مدى السنوات العشرين الماضية، وإذا ما استمرت هذه السياسات على حالها حتى 2030 فإنها ستكلف تلك الدول 150 مليار دولار أخرى مع تنامي الطلب على الكهرباء. وقد أدت التطورات الأخيرة في المنطقة إلى زيادة حدة هذه المشكلة، حيث يؤدي الدفع باتجاه تحول اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي إلى التصنيع وإدخال سلاسل توريد للصناعات التحويلية إلى المنطقة، إلى جانب زيادة مستوى كبرية العمليات الصناعية، إلى زيادة الطلب الصناعي على الكهرباء. وفي الوقت نفسه، فإن النمو السكاني وتحسن مستوى الحياة في ظل المناخ الحار والقاسي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي ينعكس على شكل زيادة في الطلب السكني على التكييف والتبريد الذي يعتمد على الطاقة الكهربائية. وعلى الرغم من أهمية التعرف